بسم الله الرحمن

الرحيم

THE PERMANENT MISSION OF
THE HASHEMITE KINGDOM
OF JORDAN
GENEVA

البعثة الدائمة
للمملكة الأردنية الهاشمية
جنيف

REF: MD-2-1-1767

The Permanent Mission of the Hashemite Kingdom of Jordan to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights and has the honor to enclose herewith the information regarding the Human Rights Council resolution 25/6 on the rights of the child.

The Permanent Mission of the Hashemite Kingdom of Jordan to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

PERMANENT MISSION OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN - GENEVA -

Geneva, 3 September 2014

Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10

Rue de Vermeont 37-39, 1202 Geneva (Switzerland) TEL: +41 (0)22 748 20 00 FAX: +41 (0)22 748 2001 E-MAIL: info@jordanmission.ch

أولا : الإنجازات الخاصة بالموازنات الخاصة بالطفل :

- تم العمل على تطوير قانون الموازنة العامة السنوي من حيث الشكل والمضمون ليتوافق مع المراحل المتقدمة في تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مفهوم المساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية، اذ تم تطوير نماذج موازنة حديثة تتوافق مع هذا المفهوم تضمنت معلومات عن الأهداف الاستراتيجية والمهام التي تضطلع بها كل وزارة لتأمين احتياجات وحقوق الأطفال، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وكافة المجالات المراعية لحقوق الطفل واحتياجاته عند أعداد الموازنة العامة، وبما يكفل تأمين هذه المخصصات وتوافقها مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية الأردنية وخصوصاً الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (2004-2013).
- قامت دائرة الموازنة العامة في الأردن بتعزيز مفهوم الموازنة المخصصة للطفل، وقامت بإدراج المخصصات المقدرة للطفل ضمن قانون الموازنة العامة (جدول رقم (22)) لتغطي بذلك سبع وزارات هي: وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي/المجلس القومي للتخطيط، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل ووزارة الثقافة.
- قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال عام 2011، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف/ الأردن ودائرة الموازنة العامة، بتعزيز مبادرة أعداد الموازنات الصديقة للطفل من خلال إصدار وتعميم النشرات التوعوية بهذا الموضوع، وذلك بهدف كسب تأييد صناع القرار للوفاء بحقوق الأطفال في الأردن. ويقوم المجلس حالياً بمتابعة وتقييم مؤشرات أداء البرامج والمشاريع المخصصة للأطفال ضمن الوزارات الأربعة التي سبق تحليل موازناتها في عام 2009، وذلك للوقوف على مدى التقدم المحرز والالتزام بتلبية حقوق الطفل على المستوى المؤسسي.

- إعداد دراسة حول تحليل الموازنات المخصصة للأطفال في عام 2009 والتي تعتبر الأولى من نوعها على المستوى العربي، بهدف توفير قاعدة أساسية للبيانات الخاصة بالرصد المستمر للموازنات المخصصة للطفل في الأردن من خلال تحليل التشريعات والسياسات والخطط الوطنية والموازنات المرتبطة بحقوق الطفل في أربع مجالات (الصحة، التعليم، التنمية الاجتماعية والعمل)، من أجل توفير المعلومات التي يمكن استخدامها لاستقطاب الدعم لأعمال هذه الحقوق.
- يتم حالياً تنفيذ المرحلة الثانية من تحليل الموازنة المخصصة للطفل في كل من وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزارة العدل، وبذات المنهجية التي طبقت في الدراسة التحليلية الأولى للموازنة المخصصة للطفل والمنفذة في عام 2009، بما في ذلك: تحديد الحقوق التي تشكل أساس الدراسة (في هذه الحالة اتفاقية حقوق الطفل)؛ تحديد السياسات الحكومية والتشريعات التي تؤثر على هذه الحقوق؛ تحديد برامج معينة داخل وزارة بعينها تؤدي إلى الوفاء بهذه الحقوق؛ ومن ثم تحليل المخصصات المرصودة في الموازنة لبرامج تلك الوزارة، وهي منهجية مستندة إلى أفضل التجارب والممارسات الدولية في هذا الشأن.
- تنفيذ ورشة عمل تعريفية بمنهجية تنفيذ الموازنة المخصصة للطفل لممثلي الجهات المستهدفة أشرت عن التوعية بمفهوم الموازنات المخصصة للطفل، وكسب التأييد للالتزام بتبني هذا الأسلوب ضمن الوزارات المعنية مستقبلاً.

حيث أصبح تطبيق الموازنة المخصصة للطفل مُيسّراً مع النهج الحكومي بأعداد الموازنة الحكومية وفق أسلوب الموازنة الموجهة بالنتائج.

- الموازنات الصديقة للطفل: لقد تم اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات المالية والإدارية التي أرست وسهلت بناء إطار الموازنات الصديقة للطفل لتأخذ بعين الاعتبار كل ما يتعلق في هذا المجال وذلك من خلال وضع مؤشرات قياس الأداء للأهداف الاستراتيجية لكل وزارة أو دائرة ولكل برنامج فيها وكذلك الأخذ بعين الاعتبار كل ما يتعلق بالطفل واحتياجاته ضمن أبرز المعلومات عن تلك الوزارة أو الدائرة وعن الخدمات التي يقدمها كل برنامج فيها، وصولاً إلى إظهار المخصصات المراعية لحقوق الطفل واحتياجاته ضمن برامج موازنات الوزارات والدوائر الحكومية اعتباراً من عام 2012.

ثانيا : تطورات قانون الموازنة العامة والموازنة الصديقة للطفل

- قامت دائرة الموازنة العامة في عام 2011 بتطوير نهج الموازنة الصديقة للطفل بما في ذلك نماذج الموازنة، وذلك بهدف إظهار ومتابعة المخصصات المالية المرصودة للطفل ضمن البرامج المختلفة موزعة حسب الفصول في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2012، وفي سبيل ذلك، قامت الدائرة بما يلي:
- مراجعة وتحليل وتعديل الخطط الاستراتيجية والبرامج والمشاريع والأنشطة ومؤشرات قياس الأداء لأربع وزارات ريادية وهي وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية وذلك بهدف تقديم التوصيات لهذه الوزارات حول كيفية إبراز المخصصات المتعلقة بالطفل ضمن موازنات هذه الوزارات.
- تطوير نماذج حديثة للموازنة تتعلق بالطفل وعقد دورات تدريبية للموظفين المعنيين في دائرة الموازنة العامة والوزارات الريادية حول تطبيق هذه النماذج.
- عقد جولة استطلاعية للمعنيين في دائرة الموازنة العامة إلى دولة جنوب إفريقيا للاستفادة من تجربتها في مجال الموازنة الموجهة بالنتائج وموازنة الطفل.
- تقييم التطور الذي طرأ على عملية أعداد الموازنة ومدى تحقق النتائج المستهدفة بهذا الخصوص بالتعاون مع اليونيسيف.
- من جهة أخرى، قامت دائرة الموازنة العامة بتوقيع اتفاقية تعاون مع اليونيسف بخصوص الموازنة الصديقة للطفل، حيث ستسهم هذه الاتفاقية في تعزيز الجهود المبذولة للحفاظ على حقوق الطفل من خلال تقييم السياسات والخطط المتعلقة بهذه الحقوق، وتحديد حجم الموارد التي تخصصها الحكومة للإنفاق على البرامج والأنشطة المتعلقة بالطفل، إضافة إلى متابعة أداء الوزارات فيما يتعلق بالتزاماتها تجاه حقوق الطفل وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.
- أما فيما يتعلق بجهود الدائرة بتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج، فقد تم البدء بتصنيف برامج النفقات الجارية على مستوى الأنشطة في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011، ومراجعة الأهداف الاستراتيجية وأهداف البرامج ومؤشرات قياس الأداء للوزارات والدوائر الحكومية المدرجة في قانون الموازنة العامة وذلك بالتعاون مع فريق مشروع الإصلاح المالي الثاني. إلا أنه لا زال هناك الكثير المطلوب عمله في هذا المجال في ضوء ضعف بعض مؤشرات الأداء المعمول بها حالياً لدى العديد من الوزارات، ومنها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ووزارة

العدل (محور هذه الدراسة)، بالإضافة لعدم استكمال تصنيف الأنشطة ضمن برامج النفقات الجارية لدى هاتين الوزارتين.

ثالثا: الالتزامات والواجبات

بينت الدراسة الخاصة بتحليل مخصصات الموازنة في قانون الموازنة العامة لعام 2013 على صعيد الوزارات قيد الدراسة والبرامج التي تنفذ من خلالها، وقد تم ذلك كجزء من استراتيجية ضمان التزام الموازنات بما يلي:

- إقامة شراكة فيما بين الحكومة الأردنية والمجتمع المدني لترويج حقوق الطفل في الأردن.
- تأمين ملاحظات أولية تستخدم في تصميم استراتيجية طويلة الأمد لضمان التزام الموازنات.
- توفير قاعدة أساسية لرصد موازنة الطفل في المستقبل.

رابعا: البيانات والإحصائيات

وقد بينت دراسة تحليل الموازنات المخصصة للأطفال في الأردن 2009 أنماط الإنفاق في الوزارات الحكومية في الأردن على النحو التالي:

النسبة المئوية من مجموع موازنة المملكة	2008 مقدر	2009 موازنة	2010 موازنة	2011 موازنة
الصحة	6,7	7,3	8,0	8,3
التربية والتعليم	7,9	8,9	8,8	8,7
التنمية الاجتماعية	1,5	1,9	1,9	1,9
العمل	0,26	0,32	0,29	0,28
النسبة المئوية لمخصصات الطفل من موازنة الوزارة	2008 مقدر	2009 موازنة	2010 موازنة	2011 موازنة